# مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد التاسع عشر
2002

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1370 من وفاة الرسول ﷺ 2002 من ميلاد المسيح عليه السلام

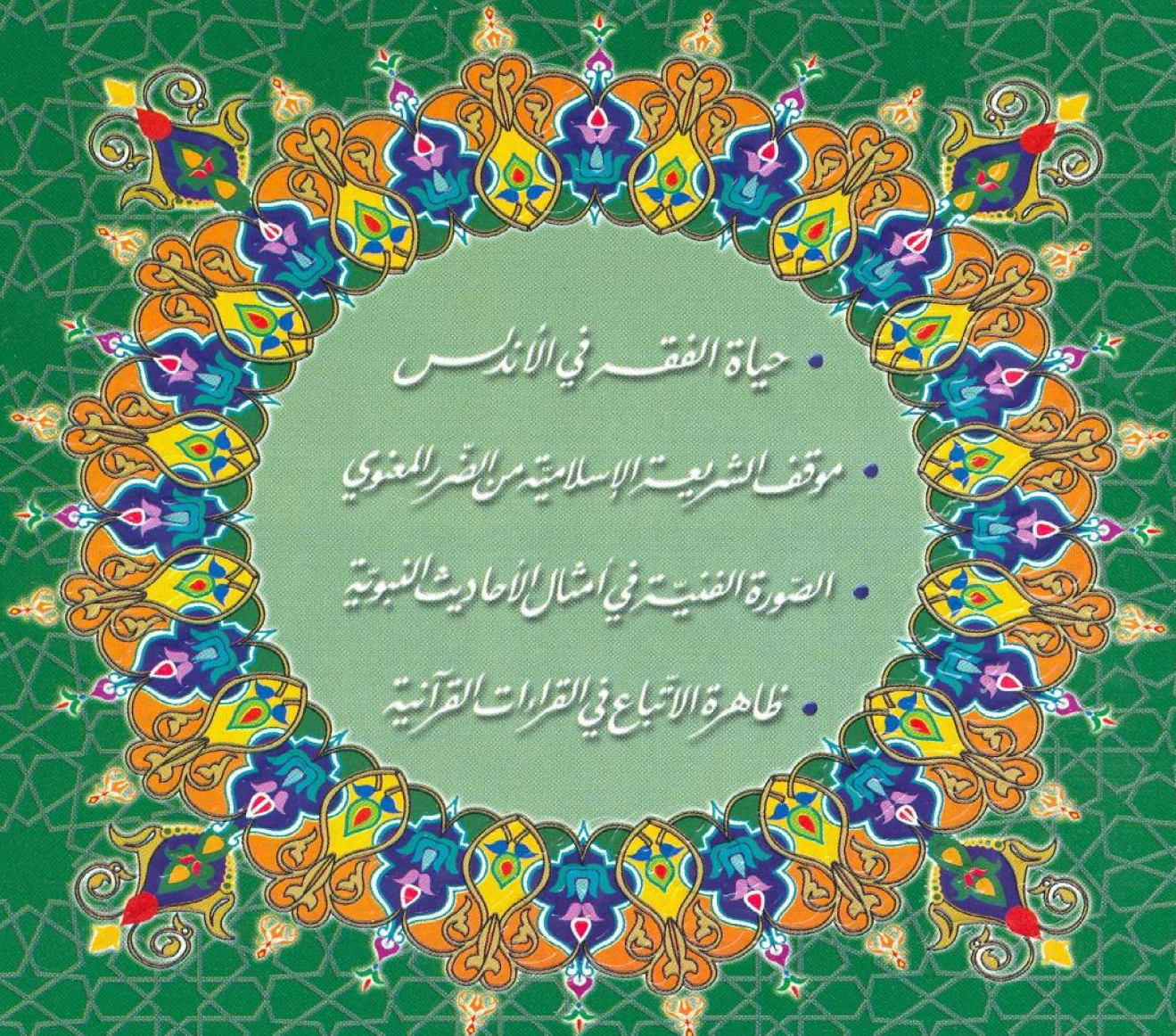

د. بشير زقلام

من أهم الأصول التي استند عليها النحويون في بناء قواعدهم النحوية: السماع، فقد احترم أسلافنا كلام العرب شعراً ونثراً، وجعلوه دليلاً على كل حُكْم نحوي، واتخذوا من كلام العربي الذي يعيش في بيئة لغوية صافية لم تتأثر بالدخلاء، الحَكَمَ الفاصل على ما اختلف فيه أو وقع فيه الشك، ومع دقة النحويين واللغويين في الأخذ عمن ثبتت أصالته واشتهرت فصاحته، فإن هناك شواهد عديدة من مختلف الطبقات المتفق على الاستشهاد بها، وردت غير متفقة مع القاعدة التي بنيت على الكثير والغالب، مما دعا النحويين إلى التمَحُّل في الإعراب وإيجاد تخريج لها، أو سن قاعدة تبيح للشعراء بعض التجاوزات، الأمر الذي يدعونا للتساؤل الآتي: هل العربي المستشهد بكلامه يستطيع نطق كلمة خارجة عن الفصيح؟ هل يستطيع نطق المصروف غير مصروف أو

العكس، والمقصور ممدوداً وغير ذلك؟ وما هذه الشواهد التي جاءت مخالفة للقاعدة، وصاحب القصيد ينقح قصيدته حولاً كاملاً أحياناً، فإن لم يستطع إصلاح قصيدته من اللحن فكيف به في حديثه اليومي.

إن الذي يتبادر إلى الذهن أن الشعراء ليسوا معصومين من الخطأ، وأن لغة التخاطب في تلك العصور يحدث فيها اللحن والخطأ، إذ يتكلم بها طبقات مختلفة من البشر، ولعل حديث ابنة الأسود الدؤلي عندما أرادت أن تتعجب من حُسْن السماء وجَمالِها فقالت: ما أجملُ السماءِ، لهي خير دليل على ذلك، وكذلك المسألة الزنبورية المشهورة التي حكَّم فيها سيبويه الأعراب فنطقوا الكلمة خطأ كما أرادها الكسائي.

وقول ابن قتيبة معقباً على تخريج سيبويه لقول المتنخل الهذلي:

أبِيتُ على مَعارِيَ واضحاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

على إجراء «معاري» في حال الجر مجرى السالم للضرورة الشعرية[1]: (وليست هاهنا ضرورة فيحتاج الشاعر إلى أن يترك صرف «معار» ولو قال: يبيت على معارٍ واضحات، كان الشعر موزوناً، والإعراب صحيحاً)[2].

قال أبو الحسن القاضي الجرجاني: (ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية، فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائبٍ القدحُ فيه إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه أو معناه أو إعرابه)[3].

وقال الأستاذ أحمد عبد الغفور العطار في مقدمة معجم الصحاح (من الخطأ أن يفهم أحدنا أن الجاهليين كانوا في نجوة من الخطأ وفي عصمة من اللحن، بل كان فيهم من يلحن ويخطئ، وقد جاء في الشعر الجاهلي أبيات لا

---

(1) انظر الكتاب 3: 313.

(2) الشعر والشعراء لابن قتيبة 1: 99 وانظر اللسان 19: 275.

(3) الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البيجاوي، ط الرابعة 1966 عيسى البابي الحلبي وشركاه.

تجيزها قواعد النحو والصرف، وبعضها لا تجيزه القواعد إلا بعد تأويل مسفّ وعلل مصطنعة واعتذار مفتعل)[4].

ويقول بعض المحدثين ناقداً ظاهرة الضرورة: (وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية بأذهان النحاة الأوائل الذين وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم، ففسروها على أن الناظم قد اضطر اضطراراً لسلوك هذا الشطط خضوعاً للوزن الشعري والقوافي الشعرية)[5].

وهذه أمثلة من الشواهد أسوقها من الطبقات الثلاث التي اتفق النحويون على الاستشهاد بما ورد فيها من شعر، مؤكداً ما رأيناه:

**1 ـ شعراء ما قبل الإسلام:**

أجمع النحاة على أنهم الحجة الأولى في إثبات القاعدة النحوية، ومما روي عنهم مخالفاً لما جاء فيها ما يأتي:

**امرؤ القيس:**

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي  بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فقوله: انجلي «بإثبات الياء» جاء خارجاً عن القاعدة، والصواب حذفها؛ لأنه فعل أمر مجزوم.

وقد تلمس النحاة له مخرجاً، فقال المرزباني: جاء على لغة طي[6].

وقال الفراء: الياء فيه ليست من أصل الكلمة، وإنما هي إشباع لكسرة اللام[7].

وقال:

أيا راكباً بَلِّغَ إخواننا  مَن كان من كِنْدةَ أو وائلِ

(4) مقدمة الصحاح 15.
(5) أسرار اللغة 252.
(6) انظر الموشح 28 والخزانة 326.
(7) انظر معاني القرآن للفراء 1: 162.

ببناء «بلغ» على الفتح[8]، على أنها متصلة بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها، والمراد: «بلِّغَن إخوانَنا» ولكن هذا يخالف القاعدة التي تقول: إن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين وذلك كما ورد في قول الشاعر:

لا تـهـيـنَ الـفـقـيـرَ عـلَّـك أنْ  تـركـع يـومـاً والـدَّهـر قـد رفـعـه

فحذفت النون من «تهين» لالتقاء الساكنين والأصل لا تهينَنْ الفقير[9].

لهذا رفض النحاة بيت امرئ القيس وحملوه على الضرورة، قال البغدادي: (ولا يجوز مثل هذا في سعة الكلام إلا شاذاً)[10].

وقال:

فـالـيـوم أشـربْ غـيـر مـسـتـحـقـبٍ  إثـمـاً مـن الـلّـه ولا واغـلِ

سكن أشرب[11] في حال الرفع والوصل، وهذا ترفضه القاعدة، فالوجه أن يقول: أشربُ بالرفع، وقد أوّل النحاة ذلك فقال سيبويه: (وقد يسكن بعضهم ويشِمُ)[12]، واستدل على ذلك بالشاهد السابق، وهذا التأويل مرفوض عند المبرد واستنكر جوازه، وأنشد البيت برواية تخالف هذه وهي:

فـالـيـوم أُسـقـى غـيـر مـسـتـحـقـب

و«فاليوم فاشربْ غير مستحقب[13]»،

وقد روى ابن جِنّي أن اعتراض أبي العباس ليس على صاحب الكتاب بل هو على العرب، قال: (وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن

---

(8) الوساطة 5.

(9) انظر الخزانة 11: 450.

(10) الخزانة 11: 452.

(11) الوساطة 5، وانظر ارتشاف الضرب 2404، وابن يعيش 1: 48، شرح السيرافي.

(12) الكتاب 4: 204.

(13) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2: 170.

أيضاً إلا غيره، وقول أبي العباس: إنما الرواية «فاليوم فاشربْ» فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم[14].

وقيل: إنه سكّن الباء للثقل وذلك كما تسكن في عَضُد فتقول: عضْد، وقد رفض هذا التأويل ابن السراج فقال: (وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب)[15].

وقال:

كأن ثبيراً من عَرَانين وَبْله  كبيرُ أناس في بِجادٍ مُزَمَّلِ

خفض (مزمل) وهو وصف كبير[16]، وحقه الرفع، وقد تأول النحاة فقالوا: إنه لما جاور المخفوض وهو «البجاد» خفض للمجاورة، مثل قولهم هذا جحرُ ضبٍ خربٍ بكسر خرب. يقول ابن جني: (فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردَّ غيره إليه)[17].

ويرى أن التوجيه يكون على حذف المضاف لا غير، والتقدير: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُه، ثم حذف المضاف إلى الهاء «الجحر» وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرب» فجرى وصفاً على ضب، على تقدير حذف المضاف، وقد حمل قول امرئ القيس على هذا، لأنه أراد مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول. وقد استحسن هذا التأويل ابن الشجري ورأى أنه أفضل من القول بالجر على الجوار[18].

---

(14) المحتسب 1: 110 وانظر الخزانة 8: 351.

(15) الأصول في النحو 2: 365.

(16) انظر الوساطة 8 وانظر طبقات النحويين 36.

(17) الخصائص 1: 192.

(18) انظر الأمالي الشجرية 1: 90.

عنترة بن عروس:

قال:

أم الـحُـلـيـس لـعـجـوز شـهـربـه  ترضى من اللحم بعظم الرقبة[19]

هنا اقترنت اللام بالخبر في قوله: (لعجوز) وهذا تأباه القاعدة النحوية التي تنص على عدم جواز ذلك، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، فحقها أن تكون في أول جملتها، مما جعل النحاة يلجأون إلى التأويل، ويذهبون إلى زيادة اللام في الخبر[20]، أو أن عجوزاً خبر لمبتدأ محذوف مقترن باللام، والأصل أم الحليس لهي عجوز، فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره، وهي في هذه الحالة ما تزال في صدر ما ذكر من جملتها[21]، أما ابن جِنّي وابن عصفور فخرجا البيت على الضرورة الشعرية[22]، وحكم ابن عقيل عليه بالشذوذ[23].

النابغة الذبياني:

يقول:

فـبـتُّ كـأنـي سـاوَرَتـنـي ضـئـيـلـة  مـن الرُّقش في أنيابها السمُّ ناقعٌ

إن وقع في جملة «ظرفٌ أو مجرورٌ» واسمٌ، كل يصلح أن يكون خبراً، فإن تقدم المجرور على الاسم نحو: في الدار محمدٌ جالسٌ، أو الظرف على الاسم نحو: أمامك عليٌّ واقفٌ؛ فاختار سيبويه والكوفيون النصب في قائم وجالس على الحال. وبيت النابغة السابق جاء مخالفاً لهذا الحكم حيث وردت كلمة «ناقع» مرفوعة، الأمر الذي جعل عيسى بن عمر الثقفي يرفض ذلك ويقول: أساء النابغة في قوله، والوجه أن يكون السم ناقعاً منصوبة على الحال[24]. وقال: (لا يجوز إلغاء الظرف متقدماً، والعربي الباقي على سليقته لا

---

(19) وقيل البيت لرؤبة بن العجاج.

(20) المغني 304.

(21) انظر شرح ابن عقيل 1: 238، 367.

(22) خزانة الأدب 4: 339.

(23) شرح ابن عقيل 1: 366.

(24) انظر الموشح 42، وانظر الكتاب 2: 223.

ينبغي أن يلحن)[25]، وقد أخذ أبو إسحاق على النابغة قوله هذا أيضاً[26].

ولم يجد النحاة أمامهم إلا التأويل لإخضاع هذا النص للقاعدة، فيرى ابن الطراوة أن ناقعاً ـ ومعناه: بالغ طري، صفة للسّم ـ، ويجوز ذلك إذا كان الوصف خاصاً لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، كما ورد بالبيت، فكلمة ناقع لا يوصف به غير السُّم، لذا جاز أن يكون صفة[27]. وهذا التوجيه غير جائز عند البصريين إلا الأخفش[28]، وقد استبعده أبو حيان لأنه يرى أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، ولا تنعت النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب[29]، وأشار إلى ذلك أيضاً الصبان[30].

وقيل إن ناقعاً خبر ثان، وشبه الجملة معمول الخبر، وقد أجاز بعضهم أن يكونا خبرين[31].

وقال:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ ألمّا تصح والشيب وزاع

بنى النابغة «حينَ» على الفتح والقياس جرها لأنها معربة، وقد خرجها الفراء على أنه أضافها إلى شيء غير متمكن وهو الفعل الماضي «عاتبت»[32].

**طرفة بن العبد:**

قال:[33]

يالكِ منْ قُبّرَةٍ بمعْمَرِ خَلاَ لكِ الجوُّ فبِيضي واصْفري

---

(25) ارتشاف الضرب 1592.

(26) طبقات النحويين واللغويين 50.

(27) انظر شرح الشواهد بهامش حاشية الصبان 3: 60، وحاشية الصبان 60: 3، وارتشاف الضرب 2: 280.

(28) انظر الخزانة 2: 458.

(29) انظر ارتشاف الضرب 1909.

(30) حاشية الصبان 3: 60.

(31) انظر ارتشاف الضرب 1592.

(32) انظر معاني القرآن للفراء 1: 327.

(33) ديوانه 71.

قـد رُفِـعَ الـفـخّ، فـمـاذا تَـحْـذَري  ونَـقّـري مـا شـئـتِ أن تُـنـقّـري

فقد جاءت تحذري مخالفة للقياس حيث حذفت النون دون موجب[34].

**2 ـ الشعراء المخضرمون:**

وهم الشعراء الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وقد أجمع النحاة على صحة الاستشهاد بكلامهم، ومما روي عنهم مخالفاً للقواعد ما يأتي:

**لبيد بن ربيعة:**

قال:

قـدّمـوا إذ قـيـل قـيـسٌ قـدّمـوا  وارفـعـوا الـمـجـد بـأطـراف الأسـل

القاعدة تقول إنّ المنادى إذا كان علماً مفرداً فإنه يبنى على ما يرفع به، وقد جاء المنادى العلم في بيت لبيد «منونا» قيس «وهو يريد يا قيس، والقياس بناؤه على الضم، وقد وجهه الفرّاء على أنه أجري مجرى ما قبل النداء، ويجوز فيه وجهان إن نوّن إبقاؤه على بنائه، أو نصبه رداً إلى أصله من الإعراب[35].

وقال:

كـنـا نـرقّـعُـهـا وقـد مُـزّقـت  واتـسـع الـخـرق عـلـى الـراقـع

سكّن (نرقعها)[36].

وقال:

تـرّاك أمـكـنـة إذا لـم أرضَـهـا  أو يـرتـبطْ بـعـضَ الـنُّـفـوس حِـمـامُـهـا

فسكن (يرتبط) ولا عمل فيها لِلَمْ[37].

**حسان بن ثابت:**

يقول وهو يرثي مُطعم بن عدي:

---

(34) انظر الوساطة 5.

(35) انظر معاني القرآن للفراء 2: 321.

(36) انظر الوساطة 6.

(37) الوساطة 5.

فلو كان مجدٌ يُخْلِد اليومَ واحداً  من الناس أبقى مَجدُه اليوم مُطْعما[38]

ذكر محمد بن يزيد النحوي أن هذا البيت رديء في العربية بسبب عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة[39].

قال المرزباني: وإنما جاز هذا لأن المُظْهَر يفسر المُضْمَر.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

جزى ربُّهُ عني عديَّ بنَ حاتم  جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فعل

وقال حسان[40]:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرها  والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

حذف الفاء من جواب الشرط «الله يشكرها» والقاعدة تنص على ربط الجواب بالفاء لأنه جملة اسمية، وقد حمل النحويون البيت على الضرورة[41]، وأشار ابن هشام إلى أن المبرِّد منع ذلك حتى في الشعر، ويرى بأن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره[42].

وقال:

نصروا نبيَّهم وشدّوا أزْرَه  بحُنينَ يوم تواكل الأبطال

كلمة «حنين» مصروفة قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[43]، قال أبو البركات الأنباري: (ولم يرو عن أحد من القُرَّاء أنه لم يصرفه)[44]، أما حسّان فقد ترك صرف «حنين» مما جعل النحاة يتلمسون لها

---

(38) الرواية في الديوان، والضرائر: ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً.

(39) انظر الموشح 70، 71.

(40) البيت منسوب لحسان بن ثابت في كتاب سيبويه، وفي الخزانة والمغني لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وهو ابن الشاعر، توفي سنة 104هـ.

(41) انظر المغني 80، 133، 316 وشرح الفصل 9: 3.

(42) انظر المغني 218.

(43) سورة التوبة، الآية: 25.

(44) الإنصاف في مسائل الخلاف 2: 495.

مخرجاً فقيل: إنه نوى أن يجعله اسم بلدة هو بها، أو إنه حمل على الضرورة[45].

**الربيع بن ضبع الفزاري:**

قال:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذاذة والفتاء

لا ينطبق هذا البيت مع القاعدة النحوية؛ لأن تمييز المائة يكون مفرداً مجروراً، وفي البيت وقع مفرداً منصوباً «عاماً».

ولم يجد النحاة طريقاً إلى توجيه هذا البيت ليتمشى مع القاعدة سوى التأويل، فقالوا: شبهت «مائتين» بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده[46]، وقيل إنه محمول على الضرورة[47]، وهناك رواية للبيت جاءت على الأصل وهي (تسعين عاماً)[48].

**ذو الخرق الطُّهوي:**

قال:

يقول الخَنى وأبغضُ العُجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

تختص «أل» بالأسماء على جميع وجوهها سواء كانت لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك[49]، كما أنها تكون علامة لها، وفي هذا البيت أدخل الألف واللام على الفعل[50]، ما دعا النحاة إلى التأويل، فيرى ابن هشام أنها اسم موصول دخل على الفعل المضارع لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع هذا شاذ وقبيح لا يجيء إلا في الضرورة.

---

(45) انظر معاني القرآن للفراء 1: 429.

(46) انظر شرح المفصل 6: 24.

(47) انظر الخزانة 6: 380، والمقتضب 2: 169 والكتاب 1: 208.

(48) انظر شرح المفصل 6: 824

(49) انظر الخزانة 1: 33.

(50) انظر الوساطة 6.

ويرى ابن السراج أن الشاعر قلب الاسم فعلاً لأنه احتاج إلى رفع القافية، وهو من أقبح الضرورات[51].

**3 ـ الشعراء الإسلاميون:**

وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، وقد قيل إن الصحيح صحة الاستشهاد بكلامهم، ومما روي عنهم مخالفاً للقواعد ما يأتي:

**الفرزدق:**

كان للفرزدق نصيب كبير من المآخذ في النحو وغيره، وقد تناقلت الكتب ما وقع بينه وبين عبد اللّه بن أبي إسحاق وعنبسة الفيل، ومن ذلك قول الفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك:

مستقبلين شمال الشام تضربهم بحاصب كنديف القطن منثورِ

على عمائمنا تلقى وأرجلنا على زواحف تزجى مُخُّها ريرِ

قال له أبو إسحاق: أسأت: إنما هو ريرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع[52].

قال أبو عبيدة: (فعاب هذا البيت عليه يعني قوله: «مُخُّها رِير» عنبسة بن معدان؛ وهو معدان الفيل فقيل عنبسة الفيل، فقال: ما يدريك يابن النبطية؟ ثم دخل قلبه منه شيء فغيره فقال:

على حراجف نزجيها محاسيرِ[53]

وكان أبو إسحاق يكثر الرد على الفرزدق فقال فيه:

فلو كان عبد اللّه مولَى هجوته ولكن عبدَ اللّه مولَى مواليا

قوله: (مولى موالياً) خطأ عند النحاة إذ يجب أن يقول مولى مَوالٍ بحذف الحرف الأخير من الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر.

---

(51) انظر الخزانة 1: 31.

(52) الموشح 132، خزانة الأدب 15: 1، طبقات فحول الشعراء 16.

(53) انظر الموشح 134.

وفي بيت آخر يقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد اللّهُ نعمتَهم إذْ هم قريشٌ وإذْ ما مثلَهم بشرٌ

روى البيت بنصب مثل، وهذا يخالف القاعدة النحوية التي تنص على أن ما الحجازية إذا تقدم خبرها لا تعمل، قال سيبويه معقباً على البيت: (وهذا لا يكاد يُعرف)[54] وقال المبرِّد: (وقد نصبه بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بيّن)[55]، وساق الرمَّاني أقوالاً ثلاثة، من بينها الحكم بالشذوذ على هذا البيت، وثانيها: ذكر أن الفرزدق تيميي أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز فغلط، فظن أنهم يُعْمِلون ما، مع تقديم الخبر كما يُعْمِلونها مع التأخير. والثالث: أن بشراً ترفع بالابتداء وخبره محذوف، والمعنى إذ ما في الأرض مثلهم بشر، ونصب مثلهم على الحال، وكان قبل ذلك وصفاً لبشر، فلما قدم نصب، وهكذا حكم النكرة إذا تقدم وصفاً عليها[56].

وقد تناقل النحويون قول الفرزدق:

وعَضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يَدَع من المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّف

فقد علّق ابن قتيبة على هذا البيت بقوله: (فرفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه؟! وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه فشتمه وقال: عليّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا)[57].

قال عمرو بن العلاء: لا أعرف له وجهاً، وكان يونس لا يعرف له وجهاً قلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبهْ. قال: لا، كان ينشدها على الرفع[58].

---

(54) انظر الكتاب 1: 60 وانظر الأحاجي النحوية للزمخشري 67.

(55) انظر المقتضب 4: 191.

(56) انظر معاني الحروف 89، والمقتضب 4: 191، 192 وانظر مجالس العلماء 113.

(57) الشعر والشعراء 89.

(58) الموشح 135.

ويوجه ابن عدلان الموصلي البيت بقوله: (ويروى بفتح دال يدع وكسرها، فعلى الفتح في رفع مجلف طريقان: أحدهما أنه محمول على المعنى، لأن معنى لم يدَع لم يبق، وهو قول أبي علي، والثاني مجلف مبتدأ وخبره محذوف، وأو عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية[59].

ومما جاء خارجاً عن الضابط النحوي قوله:

بخير يَدَي مَنْ كان بعد محمد وجَارَيْهِ والمقتولِ للّهِ صائمِ

فخفض صائم[60].

**ذو الرمة:**

ومن ذلك ما قاله المرزباني في كتاب الموشح: أخبرني محمد بن يحيى، حدثنا الفضل بن الحباب، حدثنا بكر بن محمد المازني، حدثنا الأصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذو الرمة في قوله:

حراجيج ما تنفك إلا مُناخة على الخَسف أو نَرْمي بها بلداً قَفْرا

القاعدة النحوية تنص على أن «ما تنفك» وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، فلا يجوز اتصال الاستثناء بخبرها كقولك: ما تزال إلا قائماً.

وظاهر هذا البيت مخالف لهذه القاعدة إلا إذا حمل على التأويل وهذا ما قام به النحويون من تخريج على النحو الآتي:

1 ـ تنفك هنا تامة، ومناخة: حال، وعلى الخسف متعلق بمناخة، ونرمي معطوف على مناخة. وهذا مردود عند أبي البقاء من حيث المعنى، فالتقدير: هي مستمرة على الخسف في كل حال إلا حال الإناخة، فإنها تكون حينئذ ذات راحة، ومراد الشاعر أنها لا تتخلص من تعب إلا إلى مثلة فليس لها راحة أصلاً.

---

(59) انظر الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عدلان الموصلي، ت 666، صفحة 650، من كتاب نصوص محققة في اللغة والنحو د. حاتم صالح الضامن.

(60) انظر الوساطة 8.

2 ـ تنفك ناقصة وخبرها: على الخسف. وهذا مرفوض عند ابن هشام إذ لا يقال جاء زيد إلا راكباً.

3 ـ إلا زائدة، ولا يجوز عند المازني غير ذلك[61]، وكان الأصمعي يُخَطِّئ ذا الرمَّة في قوله:

وقفنا فقلنا إيه عن أمّ مالك وما بال تكليم الديار البلاقع

بدون تنوين (إيه) لأنه يزعم أن العرب لا تقول إلا إيهٍ بالتنوين[62].

وقد صوَّبَ النحويون البصريون ذا الرمَّة، وقسموا إيه إلى قسمين فإن كانت منونة كانت الزيادة التي تدل عليها إيه نكرة، والتنوين اللاحق بها علامة التنكير، وإن كانت الزيادة معرفة زال التنوين وبقي الحرف الأخير ساكناً، فالتقى ساكنان فكسر الحرف الأخير لالتقاء الساكنين[63].

عمر بن أبي ربيعة:

قال:

ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد النجم والحصى والتراب

يقول المبرد: (قال قوم: أراد بقوله تحبها الاستفهام، فحذف ألف الاستفهام وأراد أتحبها وهذا خطأ فاحش، وإنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليل عليها[64].

وبعد عرض النماذج السابقة أقول إن بعض ما وصل إلينا من ديوان العرب شعراً ونثراً اعترته بعض الشوائب، مما يجعلنا لا نعتمد عليه اعتماداً كلياً في خطابنا اليومي، فإذا وجدنا ما يعضده من القرآن الكريم ـ الذي نزل بلسان عربي مبين وتكفل الله بحفظه إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها ـ نقبله ونقيس عليه، ولا نطمئن لغير ذلك لأسباب من أهمها ما يأتي:

---

(61) انظر الخزانة 9: 249 والموشح 1: 428، والمحتسب 1: 329 والكتاب 1: 428.

(62) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 1: 173.

(63) انظر المرجع السابق 1: 173.

(64) انظر الكامل للمبرد 1: 384.

1 ـ تعدد الروايات بأوجه مختلفة والقائل واحد، حيث إن الرّواة قد تغير البيت على لغاتها وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر، ويخالفها، فنجد سيبويه قد يستشهد بالبيت بروايات متعددة في مواضع مختلفة من بين ذلك قول زهير:

بدا لي أني لست مدركاً ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً[65]

ورواه «سابقاً» في موضع آخر[66].

وأنشد للأعور:

هوّن عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ولا قاصر عنك مأمورها

برفع «قاصر» وأشار إلى أنه قد جرّه قوم[67].

وروي بالفتح والكسر قول رؤبة:

لتقعدِنَّ مقعد القصي منّي لذي القاذورة المقلي

أو تحلفي بربك العليّ أني أبو ذيّا لك الصبيّ[68]

فقد استدل ابن عقيل على جواز كسر همزة إن وفتحها لأنها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده.

ويستدل ابن عقيل بشاهد من شواهد سيبويه[69] وهو:

وكنت أرى زيداً ـ كما قيل ـ سَيِّدا إذا أنه عبد القفا واللهازم

روي بفتح همزة أنه وكسرها. على جواز ذلك بعد إذا الفجائية[70].

2 ـ التشكيك في رواية الشعر، فقد جاء عن ابن سلام أنه قال: ثلثا الشعر

---

(65) الكتاب 1: 306.

(66) الكتاب 1: 165.

(67) انظر الكتاب 1: 64.

(68) شرح ابن عقيل 1: 358.

(69) الكتاب 3: 144.

(70) شرح ابن عقيل 1: 357.

روى عن حماد وهو مطعون في روايته. ويقول: (وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حمّاد الراوية، وكان غير موثوق به؛ كان ينْحل شعر الرجل غيره ويزيد في الأشعار)[71].

3 ـ اتهام النحاة بصناعة الشواهد وتغييرها وتحريفها في سبيل تعضيد رأي أو مساندة مذهب، وقد كان ذلك منذ عصر سيبويه، ومن يتصفح كتابه يجد الأقوال التالية:

وقد جاء في الشعر فزعموا أنه مصنوع[72].

وقال الآخر: ويقال وضعه النحْويون[73].

وقد ردّ ابن جِنّي الشاهد التالي:

اضْـرِبَ عـنـك الـهـمـومَ طـارقـهـا ضـربـكَ بـالـسـوط قـونـس الـفـرسِ

على حذف نون التوكيد وبقاء الفعل مفتوحاً قبلها، فقال: (هذا البيت مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت فيه)[74].

وممن عُرف من النحويين بذلك المبرِّد، فقد اتهم بتغيير الشاهد كثيراً؛ حيث قيل بأنه يغير رواية الشاهد ليعضد كلامه، وفي ذلك يقول ابن مالك: (وللمبرِّد إقدام في رواية ما لم يرو كقوله في قول أبي العباس بن مرداس:

ومـا كـان حـصـن ولا يـابـسُ يـفـوقـانِ مـرداس فـي مـجـمَـع

الرواية يفوقان شيخي، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره)[75].

---

(71) طبقات الشعراء 40.

(72) الكتاب 1: 188.

(73) الكتاب 3: 61.

(74) الإنصاف 2: 568 وانظر المفصل 9: 44.

(75) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3: 430 ت: عبد الرحمن السيد، د. بدوي المختون.

## مراجع البحث


- الأحاجي النحوية للزمخشري ت: مصطفى الحدري، منشورات مكتبة الغزالي.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ط: الأولى دار الكتب العلمية بيروت 1405هـ 1993م.
- أمالي ابن الشجري دار المعارف للطباعة والنشر بيروت لبنان (دت).
- ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د. مصطفى أحمد، ط: الأولى، النسر الذهبي 1404هـ 1984م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عدلان الموصلي، ت666، من كتاب نصوص محققة في اللغة والنحو، د. حاتم صالح الضامن.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، دار الفكر بيروت (دت).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (دت).
- خزانة الأدب للبغدادي، ت عبد السلام محمد هارون، ط: الأولى، مطبعة المدني القاهرة 1406هـ 1986م.
- شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط: الرابعة عشرة، مطبعة السعادة القاهرة 1385هـ 1965م.
- شرح التسهيل لابن مالك ت: عبد الرحمن السيد، د. بدوي المختون، ط الأولى، هجر 1410هـ 1990م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1986م.
- شرح الشواهد بهامش حاشية الصبان دار إحياء التراث العربي عيسى البابي الحلبي (دت).
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ت. أحمد محمد شاكر ط. دار المعارف بمصر.
- الصحاح للجوهري ط: الرابعة، دار العلم للملايين بيروت 1407هـ 1987م.
- طبقات الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان (دت).
- طبقات النحويين واللغويين ت. محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر 1973م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ت د. زكي مبارك ط: الأولى مصطفى البابي الحلبي وأولاده 1355هـ 1936م.
- الكتاب لسيبويه ت. عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب بيروت (دت).
- لسان العرب لابن منظور طبعة مصورة عن طبعة بولاق مطابع كوستاتسوماس بالقاهرة (دت).

- مجالس العلماء للزجاجي، ت عبد السلام هارون مطبعة حكومة الكويت 1962م.
- المحتسب لابن جني، ت. علي النجدي ناصف د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط: القاهرة 1386هـ.
- معاني الحروف للرماني، ت. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر الفجالة القاهرة.
- معاني القرآن للفراء ط: الثانية عالم الكتب بيروت 1980م.
- مغني اللبيب لابن هشام، ت. مازن المبارك، محمد علي حمد الله ط: الثالثة، دار الفكر بيروت 1972م.
- المقتضب للمبرد ت محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت (دت).
- الموشح للمرزباني ت علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر مطبعة لجنة البيان العربي 1965م.
- همع الهوامع للسيوطي عُني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (دت).
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البيجاوي، ط الرابعة 1966، عيسى البابي الحلبي وشركاه.